

التعليق على الكافي لابن قدامة لمعالي الشيخ سعد ناصر الشثري

23

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا هو اللقاء الثاني والثلاثون من لقاءاتنا في قراءة

كتاب الكافل العلامة ابن قدامة رحمة الله تعالى نبدأ فيه القراءة في - 00:00:05

في باب حكم الخلطة في زكatic بهيمة الانعام تفضل الشيخ عبد العالى الحمد لله والصلة والسلام على رسول الله ثم اما بعد قال المصنف رحمة الله باب حكم الخلطة وهي باريان خلطة اعيان بان يملك مالا مشاعا يرثانه او يشتريانه او غير ذلك - 00:00:23 وخلطة اوصاف وهو ان يكون مال كل وهو ان يكون مال كل واحد منها متميزة فخلطاه ولم يتميزا في اوصاف نذكرها وكلاهما يؤثر في جعل ما لهما كمال كمال الواحد في شيئاً - 00:00:43

احدهما ان الواجب فيهما كالواجب في مال واحد. فان بلغا معا نصابة فيهما الزكاة وان زاد على النصاب لم يتغير الفرض حتى يبلغا فريضة ثانية فلو كان لكل واحد منها عشرون كان عليهما شاة - 00:01:02

وان كان لكل واحد منها ستون لم يجب اكثر من شاة لم يجب اكثرا من شاة وان كان لها مال غير مختلط وان كان لها مال غير مختلط تبع المختلط - 00:01:19

تبع المختلط في الحكم فلو كان لكل واحد منها ستون فاختلط في اربعين لم يلزمها الا شاة في ما لهما كلها بان مال الواحد يضم بعضه الى بعض في ملك فتضمن الأربعين الموفق - 00:01:37

فتضمه فتضمن الأربعين المنفردة الى العشرين المختلطة فيلزم انضمماها الى العشرين التي لخليطه فيصير الجميع كمال واحد ولو كان لرجل ستون كل عشرين كل عشرين منها مختلطة بعشرين لآخر فالواجب شاة واحدة - 00:01:55

نصفها على صاحب الستين ونصفها على الخلطاء على كل واحد لما ذكرناه فان كان لاحدهم شاة مفردة لزمه شاتان والثاني ان الساعي اخذ الفرض من مال ايهم شاء سواء دعت اليه حاجة - 00:02:19

والسلام والثاني ان للساعي اخذ فرض من مال ايهم شاء التواء الفرضي والثاني ان للساعي اخذ الفرض من مال ايهم شاء سواء دعت اليه حاجة لكون لفرض واحد او لم تدع اليه حاجة - 00:02:44

بان يجد فرض كل واحد منها في ماله بان ما لها صار كالمال الواحد في الایجاب فكذلك في الالخارج ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم وما كان من خريطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية. رواه البخاري - 00:03:12 يعني اذا اخذ يعني اذا اخذ الفرض من مال احدهما يعني اذا اخذ الفرض من ماري احدهما والاصل في الخلطة ما روی انس ما روی انس في حديث الصدقات - 00:03:30

ولا يجمع بين متفرقين ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ولان المالين صارا كالمال الواحد في المؤن فكذلك في الزكاة فصل ويعتبر في الخلطة شروط خمسة - 00:03:43

احدهما ان تكون في السائمة ولا تؤثر الخلطة في غيرها. وعنه تؤثر فيها خلطة الاعيان لعموم الخبر. ولانه مال يجب فيه الزكاة فاثرت الخلطة فيه كالسائمة ولنا قول النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم والخليطان ما اجتمعا على الحوض والراعي والفحول - 00:04:07 رواه الدارقطني وهذا تفسير للخلطة المعتبرة شرعاً فيجب تقديمها ولان الخلطة في السائمة اثرت في الظرر لتأثيرها في النفع وفي

غيرها لا تؤثر في النفع لعدم الوقف فيها وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة - 00:04:28

دليل على اختصاص ذلك بالسائمة التي تقل الصدقة التي تقل الصدقة بجمعها لاجل اوقاصها بخلاف غيرها. ما شاء الله توجيهه هذه روايات قال آما ورد في النصوص خاص قيمة الانعام - 00:04:49

ماشية او ان ما ورد من اوص في احكام الخلطة عام في جميع الاموال ومما شاء الخلاف ايضا هل يقاس على ما كان مخالفا للقياس او لا الثاني ان يكون الخليطان من اهل الزكاة - 00:05:13

فان كان احدهما مكاتب فان كان احدهما مكاتب او ذميا فلا اثر لخلطته. لانه لا زكاة في ماله. فلم يكمل به النصاب الشرط الثالث ان يختلط في نصاب فان اختلط فيما دونه مثل ان يختلط في ثلاثين شاة لم تؤثر الخلطة - 00:05:33

سواء كان لهم مال سواه او لم يكن. لان المجتمع دون النصاب فلم تجب الزكاة فيه الشرط الرابع ان يختلط في ستة اشياء لا يتميز احدهما عن صاحبه فيها. وهي المسرح هو المشرب والمحلب والمرادي - 00:05:54

ايه هو الفحل لما روى الدارقطني بسانده عن سعد ابن ابي وقاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والخليطان ما اجتمعا في الحوض والفحل والراعي نص على هذه الثلاثة - 00:06:12
على سائرها ولانه اذا تميز كل مال بشيء مما ذكرناه لم يصيرا كالمال الواحد في المؤن ولا يتشرط حلب المالين باناء واحد بان ذلك ليس لان لان ذلك ليس بمرفق بل ظرر - 00:06:30

لاحتاجهما الى قسمته الشرط الخامس ان يختلط في جميع الحال فان ثبت لهما حكم الانفراد في بعضه زكيا زكاة المنفردین فيه بان الخلطة معنى يتعلق به ايجاب الزكاة فاعتبرت في جميع الحال كالنصاب - 00:06:50

فان كان مال كل واحد منهما منفردا فخلطا زكيات في الحال الاول زكاة الانفراد وفيما بعده زكاة الخلطة فان اتفقا حولاهما مثل ان يملك كل واحد منهما اربعين في اول المحرم - 00:07:11

وخلطاها في صفر فاذا تم حولهما الاول اخرجا شاتين اذا تم الثاني فعليهما شاة واحدة وان اختلطا حولهما تملك فملك احدهما اربعين في المحرم والآخر اربعين في صفر فخلطاها في ربىع - 00:07:28

واخرج شاتين للحال الاول فاذا تم حول الاول فاذا تم حول الاول والثاني فعليه نصف شاة فان اخرجاها من غير النصاب فعلت. فعليه اليهما فاذا تم حول الاول والثاني فعليهما نصف شاة. فان اخرجاها - 00:07:45

من غير النصاب فعلى الثاني عند تمام حوله نصف شاة وان اخرجاها من النصاب فعل الثاني من الشاة بقدر ماله من جميع المالين فاذا كان ماله اربعين ومال صاحبه ومال صاحبه اربعون - 00:08:14

الا نصف شاة فعليه اربعون جزءا من تسعه وسبعين جزءا ونصفا من شاة وان ثبت لاحدهما حكم الانفراد دون صاحب نحو ان يملكا نصابين فخلطاهم ثم باع احدهما ما له اجنبيا فعلى الاول - 00:08:32

شاة عند تمام حوله لانه ثبت له حكم الانفراد فاذا تم حول الثاني فعليه زكاة الخلطة لانه لم يزل مخالطها في جميع الحال فصل فان كان بينهما نصابان مختلطان فباع احدهما غنه بغير صاحبه وابقيها على الخلطة. لم ينقطع حولهما ولم تزل خلطتها - 00:08:52
وكذلك انباع البعض بالبعض من غير افراد قل المبيع او كثر فاما ان افرادها ثم تبايعا ثم خرطاها وطال زمان الافراد بطل حكم الخلطة وان لم يطل فيه وجهان. احدهما لا ينقطع حكم الخلطة لان هذا زمن يسير فعني عنه - 00:09:17

والثاني يبطل حكم الخلطة لانه قد وجد الانفراد في بعض الحال فيجب تغليبه الكثير وان افرد وان افرد انشأ الخلاف هنا هل النادر بكم وهل الانقطاع هنا يعتبر بمثابة الشذوذ وبالتالي لا يلتفت - 00:09:40

او ان المراد هنا حكم تغليبي او حكم كلي. نعم وان افردا بعض النصاب وتباعاه وكانباقي على الخلطة نصابا لم تنقطع الخلطة لانها باقية في نصاب وان بقي اقل من نصاب فحكمه حكم افراد جميع المال - 00:10:02

وذكر القاضي ان حكم الخلطة ينقطع في جميع هذه المسائل ولا يصح بان الخلطة لم تزل في جميع الحال والبيع لا يقطع حكم الحال في الزكاة فكذلك في الخلطة ولو كان لكل واحد اربعون - 00:10:24

مخالطة لمال اخر فتباعها مختلطة لم يبطل حكم الخلطة. وان اشتري بالمختلطة مفردة او بالمفردة مختلطة انقطعت الخلطة وذكر
زكاة المنفرد بان الزكاة المشتري تجب ببنائه على حول المبيع وقد ثبت لاحدهما حكم الانفراد في بعض الحال فيجب تغليبه -

00:10:42

فصل اه هذى قاعدة يا شيخ المشتري زكاة المشتري تجب ببنائه على حول المبىء هذه يعني راد بها انه تغير المال كونه على جهة الى
جهة اخرى ولا يقطع الحول بشرط - 00:11:09

ليكون من جنس المال تقصد شيخ هل هو زكاة علي خاصة في زكاة في مثل عام ولا؟ عام شرط ان يكون المالان من جنس الفقهاء
يذكرون ان التجارة والنقدان جنس واحد - 00:11:34

فصل اذا كان لرجل نصاب فباع نصفه مشاع في الحول فقال ابو بكر ينقطع حول الجميع لانه قد انقطع في النصف المبىء فكانه لم
يجري في حول الزكاة اصلا فلزم انقطاعه في الباقي. وقال ابن حامد لا ينقطع حول فيما لم يبع - 00:11:59
لا ينقطع الحول فيما لم يبع لانه لم يزل مخالطا لمال جاز في حول الزكاة وبعدين لانه لم يزل مخالطا لمال جار في حول الزكاة
وحدث الخلطة لا يمنع ابتداء الحول - 00:12:20

هل يمنع استدامته؟ وهكذا لو كان حول الزكاة وهكذا لو كان حول الزكاة وحدث الخلطة لا يمنع ابتداء الحول فلا يمنع استدامته.
وهكذا لو كان النصاب لرجلين. عندك تقرار سطر - 00:12:36

وهكذا لو كان النصاب لرجلين فباع احدهما نصبيه اجنبيا فعلى هذا اذا تم قول ما لم يبع فيه حصته من الزكاة فان اخرجت منه
نقص النصاب فلم يلزم المشتري زكاة فلم يلزم المشتري - 00:13:01

زكاة زكاة فلم يلزم المشتري زكاة وان اخرجت من غيره وقلنا الزكاة زكاة فاصلة فلم فلم يلزم المشتري زكاته ان اخرجت منه نقل
النصاب فان اخرجت منه نقص النصاب فلم يلزم المشتري زكاة - 00:13:20

وان اخرجت من غيره وقلنا الزكاة تتعلق بالعين فلا شيء على المشتري ايضا بان تعلق الزكاة بالعين يمنع وجوب الزكاة وقال القاضي لا
يمنع فعله على المشتري زكاة حصته اذا تم حواله - 00:13:40

وان قلنا تتعلق بالذمة لم يمنع وجوب الزكاة على المشتري لان النصاب لم ينقص فاما بحث هنا هل الزكاة تتعلق بالاعيان او بالذمم
فاما ان افرد بعض النصاب وباعه ثم خلطه المشتري بمال البائع فقال ابن حامد ينقطع حولهما لثبت حكم الانفراد لهما - 00:13:58
وقال القاضي يحتمل الا ينقطع حكم حول البائع لان هذا زمن يسير ولو كان لرجلين نصاب خلطة فاشترى احدهما نصيب صاحبه او
ورثه او اتهمه في اثناء الحول فهذه عكس المسألة الاولى صورة ومثل - 00:14:21

لها معنى لانه في الاول كان خليط نفسه لانه في الاول كان خليط اجنبي وها هنا كان خليط اجنبى فصار خليط
نفسه والحكم فيها كالحكم في الاول لاشتراكتها في المعنى - 00:14:41

وليس تاجر اجيرا يرعى غنميه بشأة منها. فحال الحول فحال الحول ولو لم يفردها فهم خليطان. ولو افردها فنقص
النصاب فلا زكاة فيها لنقصانها وان استأجره بشأة موصوفة صح وجرت مجرى الدين في منها من الزكاة على ما مضى من الخلاف
فيه - 00:15:01

تصون ذكر القاضي شرطا سادسا وهو نية الخلطة لانه معنى يتغير به الفرض ذكر الى النية كالصوم وال الصحيح انه لا يشترط لان النية
لا تؤثر في الخلطة فلا تؤثر في حكمها - 00:15:32

لان المقصود فيها الارتفاق لان المقصود فيها الارتفاق بخفة المؤونة. وذلك يحصل مع عدم النية فصل اذا اخذ الساعي الفرض من مال
احدهما رجع على خليطه بقدر حصته من المال - 00:15:46

لقول رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم ومن كان من خريطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية فاذا كان لاحدهما الثالث فاخذ
الفرض فاخذ الفرض من ماله رجع على خليطه بقيمة ثلاثة. وان اخذه من صاحبه رجع صاحبه عليه بقيمة ثلاثة - 00:16:02
فان اختلفا في القيمة فالقول قول المرجوع عليه اذا عدمت البينة بأنه غارم فالقول قوله كالغاصب وان اخذ الساعي اكثر من الواجب

بغير تأويل. فاخذ مكان الشاة انتتين لم يرجع على صاحبه الا بقدر الواجب. لان الزيادة ظلم - 00:16:25

فلا يرجع بها على غير ظالمه وان اخذه بتأويل فاخذ صحيحة كبيرة عن مرض صغار رجع على صاحبه لان ذلك الى اجتهاد الامام فاذا اداه اجتهاده الى اخذه وجب دفعه اليه. وكان بمنزلة الواجب وان اخذ القيمة رجع بالحصة منها لانه مجتهد فيه - 00:16:45
فصل فان كانت سائمة الرجل في بلدين لا يقصر بينهما الصلاة فهي كالمجتمعه وان كان بينهما مسافة القصر فكذلك اختاره ابو الخطاب لانه مال واحد يضم بعضه الى بعض كغير السائمة. وكما لو تقارب البلدان. والمشهور عن احمد ان لكل مال - 00:17:12
ان لكل مال حكم حكم نفسه في ظاهر قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة. ما شاء خلاف هنا هل الزكاة يقع بالمالك او متعلقة - 00:17:32

المال وقد يقال بان من من شعر قال الزكاة لوحظ فيها عاهدت القراء بمال الغني وبالتالي يكون لكل بلد حكمه او ان الملاحظة فيها ملك من يملكونها وبالتالي أصبح مثابة المادة - 00:17:52

واحد ولا يختلف المذهب فيسائر الاموال انه ينظم مال الواحد بغضه الى بعزم تقارب البلدان او تباعدت لعدم تأثير الخلطة فيها بباب زكاة الزروع والثمار وهي واجبة بقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجن - 00:18:15
ما لكم من الارض وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عثريا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر اخرجه البخاري وبالاجماع ولا تجب الا بخمسة شروط - 00:18:40

احدها ان يكون جبا او ثمرا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في حب ولا ثمر حتى تبلغ خمسة او سقف رواه مسلم. وهذا يدل على وجوب الزكاة في الحب والثمر وانتفاءها عن غيرهما - 00:18:54

الشرط الثاني ان يكون مكينا بتقديره بالاوسمة وهي مكاييل سيدل ذلك على اعتبارها الشرط الثالث ان يكون مما يدخل لان جميع ما اتفق على زكاته مدخل. ولان غير المدخل لا تكمل ماليته لعدم التمكن من - 00:19:09

من الانتفاع به في المال فتجب الزكاة في جميع الحبوب المكيلة والمقنات منها والقطاني والبازير والبزور والقرطم. وحب وحب القطن ونحوها وفي التمر والزبيب واللوز والفستق والعناب لاجتماع هذه الاوصاف الثلاثة - 00:19:26

وقال ابن حامد لا زكاة في البازير والبزور ونحوها. ولا تجب في الخضر تلقي الثاء والبطيخ والباذنجان لعدم هذه الاوصاف فيها. منشأ الخلاف في الباذير ما مثلها هل هي مما - 00:19:46

ووجدت فيه هذه الشروط الثلاثة بل هي حب وثمر او لا تدرك وقدر وموت ابن طلحة ان معاذا لم يأخذ من الخضر صدقة ولا تجب في سائر الفواكه كالجوز والتفاح والاجاص والكمثرى والتين لعدم الكيل فيها وعدم الداخار في بعضها. وقد روى الاثر - 00:20:06

يقوم بسانده ان عامل عمر رضي الله عنه كتب اليه في كروم فيها من الفرسك ما هو اكثر غلة من الكرم اضعافا مضاعفة الاعناب والفرسك نوع من انواع - 00:20:30

واخا فكتب اليه عمر ليس عليها عشر هي من العظام والفرسك الخوخ ولا زكاة في الزيتون لانه لا يدخل وعنه فيه الزكاة لقول الله تعالى والزيتون والرمان متشابها وغير متشابها كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حق - 00:20:50

قهوا يوم حصادة وقيل لم يرد بهذه الاية الزكاة. لانها مكية نزلت قبل وجوب الزكاة. ولهذا لم تجب الزكاة في الرمان ولا زكاة في من شاء فحال الى الزيتون مدخل - 00:21:12

وليس بمدخل ولا زكاة في طين ولا ورق ولا زهر بانه ليس بحب ولا ثمر ولا مكيل. وعنه في القطن والزعفران زكاة لكثرته وفي الورس والعصفر وجهان بناء على الزعفران. وقال ابو الخطاب تجب الزكاة في الصعتر - 00:21:30

الزعتر والزعتر والاشنان لانه مكيل مدخل الاول اولى لانه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى منصوص. اذا منشأ الخلاف في مثل بدأ انطباق الشروط الثلاثة بهذه الاشياء التي وقع الاختلاف - 00:21:51

بایجاد الزكاة فيها لو اختلف لو اختلف الامر في الا زمان لم يكن مكيس صار معدود او فصل الشرط الرابع ان ينبع بانبات الادمي في ارضه. فاما النابت بنفسه كبذرة كذر - 00:22:12

ابونا كبذر قطونا والبطن وحب وهر على طول نوع من انواع كبذر قطونا والبكم وحب الاشنان والثمام فلا زكاة فيه. ذكره ابن حامد
لأنه إنما يملك بحيازته والزكاة إنما تجب ببدو الصلاح ولم يكن ملكا له حينئذ - [00:22:39](#)

فلم تجبوا زكاته كما لو اتهمهم. وقال القاضي فيه الزكاة لاجتماع الاوصاف الاولى فيه وما يلتفت له القطون من السبيل لا زكاة فيه نص
عليه احمد رضي الله عنه وقال هو بمنزلة المباحثات ليس فيه صدقة - [00:23:04](#)

وما يأخذه الانسان اجرة لحصاده او يوهب له لا زكاة عليه فيه. لما ذكرنا ومن استأجر ارضا او استعارها فالزكاة عليه فيما زرع لأن
الزرع ونفع الارض له دون المالك. ومن زرع في ارض موقوفة - [00:23:21](#)

من عليه فعليه العشر بان الزرع طلق لأن الزرع غير موقوف فان كان الوقف للمساكين فلا عشر فيه لأنه ليس لواحد معين إنما
يملك المسكين ما يعطاه منه فلم يلزمته عشرة كما لو - [00:23:38](#)

كما لو أخذ كما لو أخذ عشر الزرع غيره الشرط الخامس ان يبلغ نصابا في قدر خمسة اوسق لقول النبي صلى
الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة - [00:23:57](#)

متفق عليه والوقت ستون صاعا لما روى ابو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الوصف ستون صاعا رواه ابو داود او
خمسة ارطال وثلث والمجموع ثلاثة صاع وهي الف وهي الف وستمائة رطل بالعراق - [00:24:14](#)

تورط له مئة وثمانية وعشرون درهما واربع واربعة اسباع وهو بالرطل الدمشقي المقدر بست مائة درهم ثلاثة رطل واثنان
واربعون رطلا وستة اسباع رطل والاوساخ مكيلة وانما نقل الى الوزن ليحفظ وينقل - [00:24:34](#)

هذا فيه نظر اه الاشياء قد تختلف آآ او زانها باختلاف كثافة مع اتحاد حجمها او ساق رحيم ولد الاولى ان تبقى على ما هي عليه ايه
من كونها تقدر يا عم - [00:24:53](#)

باب الوجه قال احمد وزنته يعني الصاع فوجده خمسة ارطال وثلاثة حنطة وهذا يدل على انه قدره وهذا يدل على ان قدره ذلك من
الحبوب الثقيلة فان ما وجبت فيه الزكاة موزونا كالقطن اعتبر بالوزن لانه موزون. ذكره القاضي - [00:25:12](#)

وحيكي عنه انه قال اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما تخرجه الارض فيه الزكاة فان كان الحب قيمته فان كان الحب
قيمتها قيمته فان كان الحب قيمته قيمة خمسة او سقيا مما يدخل في قشره كالارز - [00:25:36](#)

فان فان علم انه يخرج فان علم انه يخرج عن النصف فنصابه عشرة اوسق مع قشره وان لم يعلم ذلك او شك في بلوغ النصاب قير
بين ان يستنطر ويخرج عشره قبل قشره - [00:25:56](#)

وبين قشره واعتباره بنفسه والعنس نوع من الحنطة. يزعم اهله انه اذا خرج من قشره لا يبقى بقاء الحنطة ويزعمون انه يخرج عن
النصف فنصابه عشرة اوسق مع قشره. ويعتبر ان يبلغ لنصاب - [00:26:17](#)

ليبلغ النصال ويعتبر ان يبلغ النصاب من الحب مصفا ومن الثمار يابسا وعنه يعتبر النصاب في الثمرة رطبا ثم يخرج منه قدر عسر
رطبه رطبه ثمرا ولا يصح ثم يخرج منه قدر عسر. قد يكون قد يكون - [00:26:38](#)

ولا يصح لانه ايجاب لزيادة على العشر والنصل يرد ذلك. نعم ما شاء بحث هنا هل ايجاب متعلق بالثمار قال بدو الصلاح فيها وبالتالي
يتعلق بالرطب او ان وصف الادخار معتبر - [00:27:12](#)

وبالتالي فان لخارج يكونوا حال يبس الثمار لانها حينئذ الوصف فصل وتضم انواع الجنس بعضها وتضم انواع الجنس بعضها الى
بعض وتضم انواع الجنس بعضها نعم بعضها الى بعض ليكمل النصاب كما ذكرنا في الماشية - [00:27:32](#)

فيضم العلس الى الحنطة والسلت الى الشعير لانهما نوعا لانهما نوعا جنس واحد ويضم زرع العام الواحد بعضه الى بعض وان اتفق
وقت اطلاعه سواء اتفقا وقت اطلاعه وادراته او اختلف - [00:27:59](#)

فيقدم بعضه على بعض ويضم الصيفي الى الربيع ولو حصدت الذرة ثم نبتت مرة اخرى يضم احدهما الى الآخر لانه زرع عام واحد
لانه زرع عام لانه زرع عام واحد فضم بعضه الى بعض كالمتقارب - [00:28:19](#)

ويضم ثمرة العام الواحد ويضم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض لذلك. فان كان له نخل يحمل حملين في العام. ضم احدهما الى

الآخر كالزرع. وقال قاضي في موضع لا يضم الحمل الثاني الى شيء والاول او لا - [00:28:39](#)

فصل ولا يضم جنس الى غيره لانهما جنسان مختلفان فلم يضم احدهما الى الآخر كالماشية وعنه تضم كل الحبوب بعضها الى بعض بعضاً الى بعض اختارها ابو بكر لانها تتفق في قدر النصاب - [00:28:57](#)

لانها تتفق في قدر النصاب والمخرج والمنبت والحداد اشبهت انواع الجنس وعنه تضم الحنطة الى الشعير والقطنيات والقطنيات بعضها الى بعض اختاره الخرق والقاضي لانها تقارب في المنفعة فاشبهت نوعي الجنس - [00:29:16](#)

وهذا ينتقض بالتمر والزبيب. لا يضم احدهما الى الآخر مع ما ذكروه فصل وقدر الزكاة العشر فيما سقي بغير كلفة كماء السماء والعيون والانهار ونصف العشر فيما سقي بكلفة الدواري والنواضح ونحوها - [00:29:34](#)

للحديث الذي في اول الباب ولان للكلفة تأثيراً في تقليل النماء فيؤثر في الزكاة كالعلف في الماشية. فان سقي نصف السنة بكلفة ونصف فان سقي نصف السنة بكلفة ونصفها بما لا كلفة فيه فيه ثلاثة ارباع العشر - [00:29:54](#)

وان سقي باحدهما اكثراً من الاخر اعتبار بالاكثر لان اعتبار السقي في عدد مراته وقدر ما يشرب في كل مرة يشق ويتعذر اعتبار بالاكثر كالصوم وقال ابن حامد يجب بالقسط لان ما وجب فيه بالقسط عند التماثل ويجب عند التفاضل كزكاة الفطر عن العبد المشترك - [00:30:15](#)

وان جهل المقدار غلبنا ايجاب العشر. نص عليه لانه الاصل وان اختلف الساعي ورب المال في قدر شريه فالقول قول رب المال من غير يمين لان الناس لا لان الناس لا يستحلون على صدقاتهم - [00:30:42](#)

فان كان له حائطان فسقي احدهما بممؤونة والآخر بغير مؤونة ضم احدهما الى الآخر في كمال النصاب واخذ من كل واحد فرضه ويجب فيما زاد على النصاب بحسباته قل وكثير لانه يتجزأ فوجب فيه بحسبائه كالاثمان - [00:31:01](#)

فصل واذا الصلاح في الثمار واشتد الحب وجبت الزكاة لانه حينئذ يقصد للكل والاقنيات به فاشبه اليابس وقيل لا يقصد لذلك فهو كالرطبة فان تلف قبل ذلك فان تلف قبل - [00:31:26](#)

واتلفه فلا شيء فيه لانه تلف قبل الوجوب فاشبه ما لو اتلف السائمة قبل الحول الا ان يقصد باتفاقها الفرار من زكاتها فتوجب عليه لما ذكرنا وان تلف بعد وجوبيها وقبل حفظها في بيدها وجري وجرينها بغير تفريط فلا ضمان عليه - [00:31:41](#)

وان خرست او لم تخرص بانها في حكم ما لم تثبت اليدي عليه. ولو تلف بجائحة رجع بها المشتري على البائع وان اتلفها او فرط فيها ضمن نصيب الفقراء بالخرس - [00:32:02](#)

او بمثل نصبيهم وان اتفها اجنبي ضمن نصيب الفقراء بالقيمة لان رب المال بان رب المال عليه تخفيض هذا بخلاف الاجنبي والقول في تلفها وقدرها والتفريط فيها قول رب المال - [00:32:18](#)

لانه خالص لانه قارض لانه خالص حق الله تعالى يستحلف فيه كالحد وان تلفت بعد جعلها في الجرين فحكمها حكم تلف السائمة بعد الحول بارك الله فيك هذا والله اعلم - [00:32:38](#)

صلى الله عليه يا اجمعين - [00:33:01](#)